خبرات دولية في مجال العناقيد والتجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها - مع إشارة إلى تجربة العناقيد التكنولوجية بسيدي عبد الله-

International expertise in the field of clusters and industrial gatherings to settle small and medium enterprises and activate their role - With reference to the experience of technological clusters in Sidi Abdullah -

د. طروبيا ندير[1]،
[1] أستاذ محاضر، جامعة ادرار
Nadirt21@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/06/16 تاريخ القبول: 2019/06/25 تاريخ النشر: 2019/11/25

الملخص:

لا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. لكن صغر حجمها وعملها الانفرادي يشكلان عائقا رئيسا أمام تحقيق العديد من المكاسب، خصوصا في الدول النامية ، وهو ما يدفعها إلى خلق ترابطات ضمن ما يعرف بالعناقيد الصناعية.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن هذه العناقيد الصناعية لا تلعب دورا بارزا في تطوير القطاع الصناعي فحسب، بل كذلك لها دور في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم واستدامة فرص الشغل والقضاء على الفقر وخلق الفائض الاقتصادي وكذا تنمية العنصر البشري.

الكلمات الدالة: العناقيد الصناعية، القطاع الصناعي، الهند، إيرلندا، فرنسا، بكستان، المؤسسات ص وم

Abstract :

There is no doubt that small and medium-sized businesses play an important role in economic development. But their small size and individual work is a major obstacle to achieving many of the achievements, particularly in developing countries. This drives them to create links within what is known as "cluster (clusters) industrial".

This study concluded that these clusters not only play a leading role in the development of the industrial sector, but also have a major role to increase productivity, create and maximize sustainable jobs, eradicate poverty and create the economic surplus, as well as develop the human element

Keywords: industrial clusters or industrial clusters, industrial sector, India, Ireland, France, Pakistan, SME.

I. مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام واسعا لدى الباحثين والمحللين الاقتصاديين للدور البارز الذي تلعبه في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، خصوصا في الدول النامية. اذ تساهم في توليد مناصب الشغل وخفض معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية، وكذا التوسيع العادل والواسع للثروة والفرص الاقتصادية. إضافة إلى كونها محركا رئيسا للأسواق المحلية ومصدرا لتقويتها وإنعاشها. غير ان هذه المؤسسات تواجه العديد من العراقيل والصعوبات ، كنقص التمويل وارتفاع تكاليف الإنتاج ورداءته وضعف القدرة التنافسية وكذا ضعف التأهيل وصغر الحجم، الأمر الذي دفع بالسلطات ومراكز اتخاذ القرار إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات وتوفير الإمكانيات والتسهيلات المادية والمعنوية للرفع من كفاءة هذه المؤسسات، وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

وفي ذات الصدد، وحسب الدراسات الاقتصادية، فان السبب الرئيس لعدم قدرة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصمود في وجه المنافسة وجني ثمار التخصص وتقسيم العمل ، على المستويين المحلي والدولي، لا يكمن في صغر الحجم فحسب، بل كذلك في عملها بشكل منفرد، لذلك فان التكتل والتعاون والتضافر بين تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الملاذ الرئيس للتغلب على تلك المعوقات وتحسن وضعها التفاعلي. ومن هنا ظهر مفهوم العناقيد الصناعية *clusters industriels* أو التجمعات الصناعية ، التي تتيح العديد من المزايا والفوائد. فمفهوم العناقيد الصناعية يحظى في الآونة الأخيرة بقبول متزايد لدى القائمين على السياسات التنموية في مختلف دول العالم، إذ تتبنى هذه الأخيرة تنمية العناقيد الصناعية في خططها التنموية لرفع مستوى نمو وتنافسية اقتصاداتها. حيث تسعى هذه البرامج إلى تنمية تخصص محدد في صناعة معينة لتوسيع قاعدة الإنتاج من جهة، ولتتمكن من تحديد عقبات واحتياجات هذه الصناعة بدقة اكبر من جهة أخرى، وهو ما يجعل القدرة على تنمية هذه الصناعة اسهل.

ومن ناحية أخرى ، فان كانت الدول المتقدمة قد نجحت الى حدّ بعيد في تطوير قطاعاتها الصناعية ، وهي في الوقت ذاته تسعى إلى الحفاظ على هذه المكاسب وتنميتها، فان الدول النامية -ومنها الجزائر- تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق قفزة صناعية جادة، وان كان هذا الأمر يتفاوت من دولة إلى أخرى. وأصبح حريّ بها ان لا تدخر جهدا في الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية شاملة لكل القطاعات الاقتصادية ، خصوصا القطاع الصناعي. حيث دعت منظمات دولية ، كمنظمة "اليونيدو" *UNIDO*[1] إلى ضرورة إحداث نقلة نوعية لاقتصاديات الدول النامية من خلال تنمية القطاع غير الزراعي كالصناعة و قطاع الخدمات. وفي ذات السياق، فان تثمين وتعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على التجمعات أو العناقيد الصناعية سيكون له الأثر البالغ في تحقيق هذا الهدف المنشود. وانطلاقا مما سبق سيدفعنا الفضول إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على العناقيد الصناعية كاستراتيجية واعدة لتفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض بعض الخبرات العالمية الرائدة؟

فرضيات الدراسة:

تم إعداد الدراسة من خلال التأسيس لفرضية أساسية وهي ان تجربة العناقيد الصناعية في الجزائر لا تزال فتية وتحتاج إلى الكثير من الجهود والتخطيط المحكم لتعزيزها وانتشارها.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- الوقوف على المفاهيم المختلفة للعناقيد الصناعية وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إبراز أهمية العناقيد الصناعية وكذا الدور والأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرفة على مدى التقدم في استخدام العناقيد الصناعية على المستوى المحلي.
- محاولة الوقوف على التجارب الدولية الناجحة والبحث عن سبل الاستفادة محليا.

منهجية الدراسة:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجزء الأكبر من الدراسة إلى جانب استخدام المنهج الاستنباطي لتحليل مكونات الأشكال والجداول إلى جانب استخدام المنهج الإحصائي من خلال تعزيز العرض النظري بأرقام وإحصائيات لإثباته.

الدراسات السابقة:

لا شك أن مثل هذه المواضيع قد تم التطرق إليها من قبل في العديد من الدراسات العلمية وكل منها حاول التركيز على جانب معين، ومن بين هذه الدراسات الاتي:

1. لؤي صادق الحاج مصطفى، (2005) **القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وأفاق تطويرها،** مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.

تناولت الدراسة دور المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ذات العلاقة بقطاع الصناعات الغذائية وتم التركيز على دراسة دور واهميه هيئة الصناعات الغذائية على غرار مجلس الألبان الايرلندي، كما تناولت الدراسة موضوع الطلب على منتجات الصناعات الغذائية بشقيه المحلي والخارجي، ولوحظ ان هناك تزايد مستمر في حجم الطلب على منتجات هذه الصناعة في السوق المحلي.

وترى الدراسة ان طريقة المناطق الصناعية تكتسي أهمية خاصة في تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية للصناعات الغذائية ومن نتائج الدراسة ان هذه الصناعات لا تتطلب تمركزا مكانيا معينا.

2. ممدوح محمد مصطفى، (2004)، **استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر، دراسة حالة إقليم الصعيد،** رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة.

تناولت الدراسة دراسة وتحليل استراتيجية التوطن الصناعي في مصر وكذا عرض العوامل المؤثرة على هذا التوطن من خلال خمسة فصول أساسية، وتتجلى أهمية هذه الدراسة في الإضافة العلمية التي يقدمها الجانب التطبيقي من خلال المنهج المقترح للتعامل مع التوطن الصناعي بالإضافة إلى استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية في عمل نموذج للتوطن الصناعي في الإقليم عن طريق تحويل الخصائص المرغوبة توافرها في الموقع المطلوب إلى خرائط يتم التعامل معها وتحليلها للوصول إلى الموقع الأنسب مع التركيز على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.

وكانت من نتائج الدراسة هو تراجع تأثير الموارد الطبيعية بالنسبة للتوطن الصناعي في مقابل دور اكبر للبنية الأساسية ودور رئيسي وجوهري للخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمكان.

3. سعاد قوفي، (2017)، **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،

حاولت الدراسة إظهار اثر تبني استراتيجية التجمعات العنقودية في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكون ان المهام التقليدية للمؤسسة، والتي كانت في السابق من مهام مؤسسة واحدة يتم الآن القيام بها من قبل عدة مؤسسات مستقلة في اطار تنسيقي، وقد أظهرت الدراسة ان التجمعات قد تنشا تلقائيا في البلدان النامية، لكنها تحتاج إلى مبادرة ودعم حكومي وان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زالت تعمل بشكل منعزل، وان اقتصاديات الدول العربية متكاملة راسيا مع العالم الخارجي على حساب تكاملها الأفقي فيما بينها.

وقد جاءت دراستنا للوقوف على الأبعاد المختلفة للعناقيد الصناعية، وفي الوقت ذاته المرور بكوكبة من الخبرات الدولية الناجحة في هذا المجال للاستفادة منها أو إسقاطها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية بما يتماشى مع خصوصيا البلد.

هيكل الدراسة:

سنحاول معالجة البحث بناء على الإشكالية التالية:

أولا. العناقيد الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المفهوم والأهمية.

ثانيا. واقع التجربة المحلية للعناقيد الصناعية والسياسات الرامية لتفعيلها.

ثالثا. تجارب دولية رائدة للعناقيد الصناعية، قراءة في الدوافع والآليات ومعايير الاختيار.

II. العناقيد الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المفهوم والأهمية

1. الاطار النظري للعناقيد الصناعية:

1.1. مفهوم وسمات العناقيد الصناعية:

ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بما يعرف بالعناقيد الصناعية أو التجمعات الصناعية لما لها من اثر رئيس في النمو والتنمية. المفاهيم عديدة إلا أنها تتمحور حول عنصر أساسي، وهو التكامل بين وحدات صناعية لكسب قدرة تنافسية. فالبعض يرى أن العنقود الصناعي هو "تجمع جغرافي لمجموعة من الشركات والمؤسسات المساندة التي تعمل في صناعة معينة، تترابط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذه الصناعة بشكل راسي وافقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتوج "[2].

في حين اتجه البعض إلى اعتبار ان العنقود الصناعي هو "تجمع جغرافي ، محلي أو إقليمي، أو عالمي لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة بعضها ببعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية "[3]. حيث ان مبدأ المنافسة عنصر متلازم مع تبني استراتيجية العنقود الصناعي أين يتّجه الاهتمام إلى تحديد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص. وان كان ثمة مفهوم أوسع بكثير والذي ذهب إلى اعتبار العنقود الصناعي "تجمع يضم عدد من

الشركات التي تجعل بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة او الاشتراك في القنوات التسويقية أو الاستفادة من وسط عمالة مشترك ، أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها[4]. وتشير الدراسات الاكادمية إلى ان استراتيجية العناقيد الصناعية تعرف انتشارا واسعا حيث يوجد في قاعدة بيانات معهد التنافسية وحدها معلومات عن 800 تجمع صناعي في 52بلداً حول العالم[5].

الشكل 01 : نموذج العنقود الصناعي بجنوب كاليفورنيا

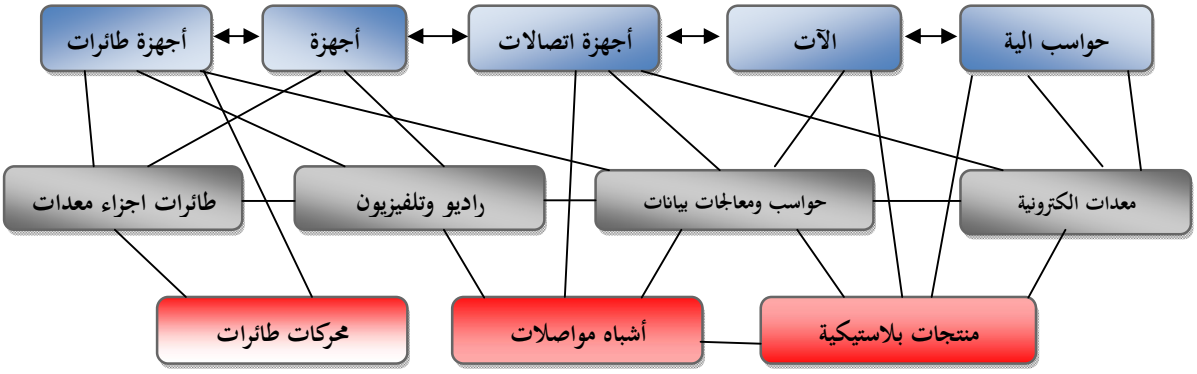

المصدر : ممدوح محمد مصطفى، **استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر ، دراسة حالة اقليم الصعيد**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 135.

وتعود البداية الحقيقية لهذا المفهوم إلى نهاية القرن الـ 19. غير أن الاقتصادي مايكل بورتر *Mhchael Perter*[6] قام بتعميم مفهوم العنقود ووصف ظاهرة تجمع المؤسسات مع بداية التسعينات[7]. والجدير بالذكر أن العنقود الصناعي يلعب دورا جوهريا في تطوير ورفع كفاءة وأداء القطاع الصناعي الذي يعمل فيه ذلك العنقود ، خصوصا اذا كانت الآلية التي يعمل فيها متوافقة مع جميع مكونات هذا العنقود. وفي ذات الصدد ، فان الألية التي يعمل فيها العنقود الصناعي لا يمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبيئة المحيطة ، وكذلك لا يمكن فصلها عن الطبيعة القطاعية للنشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه العنقود[8].هذا ما يجعل العناقيد تختلف من حيث الأحجام والأنواع والإشكال من دولة إلى أخرى ، أو حتى في الدولة ذاتها. غير ان الغالب على العناقيد الصناعية هو احتوائها على سمات مشتركة ومنها[9]:

- تجمع جغرافي لشركات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة.
- علاقات ترابط راسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنّية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية.
- توافر خلفية اجتماعية وسلوكّية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية.
- شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة التي تساند الكيانات الاقتصادية المختلفة ، والتي يعتبر وجودها من اهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية.

2.1. مراحل تشكل العناقيد الصناعية : دورة حياة الكوليسترا[10]

تتشكل العناقيد الصناعية وفق دورات الحياة شبيهة بدورة حياة المنتجات الصناعية. حيث تمّر بمراحل متعددة متمثلة في أربعة مراحل انطلاقا من مرحلة ما قبل تكون العنقود، مرورا بمرحلة ظهور ترابط العنقود، ثم مرحلة امتداد العنقود، لينتهي إلى مرحلة التشبع. ففي المرحلة الأولى، يكون سلوك الشركات مستقلا وغير تفاعلي مع المجتمع المحلي. وينتج العنقود من شركة أو شركتين وذلك بهدف توفير مواد خام أو توفير عمالة ماهرة. وخلال تطور العنقود يزداد الاعتماد المتبادل بين الشركات والموردين المحليين وبذلك يدخل العنقود المرحلة الثانية من تشكله. ومع زيادة التفاعل بين الشركات والمجتمع المحلي والمؤسسات التعليمية يظهر ما يعرف بامتداد العنقود لضّم روابط جديدة. الأمر الذي يجعل العنقود بعد فترة معينة غير قادر على ضّم مزيد من الشركات، لكونه وصل إلى درجة متقدمة من التشبع من حيث المعرفة والمهارات والمعلومات[11]

3.1.. هيكل العناقيد الصناعية:

يدخل في تكوين هيكل العنقود الصناعي عدة اطراف نوجزها في[12]:

- المنتجين والمورّدين للمدخلات الأساسية.
- موردي خدمات البنّية التحتّية الخاصة بالصناعة.
- قنوات التسويق.
- منتجي المنتجات المكّملة.
- الشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة او عمالة او تكنولوجيا متقاربة.
- هيئات التمويل
- هيئات حكومية وغير حكومية (الجامعات، معاهد)
- هيئات المواصفات والجودة والتفتيش
- مؤسسات التدريب والتكوين المهني.
- النقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب، التعليم، المعلومات، البحث العلمي والدعم الفني.

ولكل عنصر من العناصر الداخلة في تكوين العنقود دور رئيس لأجل زيادة فعالية وجدّية العنقود، حيث يكمن دور كل عنصر في[13]:

أ. دور الشركات: تسعى الشركات إلى القيام بعمليات الإنتاج وتفعيل الابتكارات وإيجاد فرص عمل وجلب التقنية واستقطاب الاستثمارات ورفع القيمة المضافة وزيادة الصادرات.

ب. دور الحكومة: تلعب الحكومة دور تنظيم ودراسة العناقيد ودراسة أهميتها الاقتصادية، واختيار انسبها، إضافة إلى وضع الخطط والسياسات اللازمة لتطوير العنقود، ناهيك عن تقديم الّدعم المادي لتشجيع المبادرات وتجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن تنمية العناقيد.

ت. دور الجهات والمؤسسات الدّاعمة: وتضم الجهات البحثية والمؤسسات المالية ، الهدف منها هو توفير التقنية والابتكارات والتمويل والتدريب والبحوث والتطوير، مركزة في الوقت ذاته على إقامة جسور التواصل بين المنشآت العاملة في العنقود.

ث. دور هيئات ومؤسسات خدمات الأعمال: تهدف إلى تشجيع التعاون بين الشركات العاملة والترويج للمنتجات، إضافة إلى إيجاد خطة مشتركة للشركات ، والعمل على تأطير العلاقة بين مؤسسات العنقود وجهات خارج العنقود.

الشكل 02 : مكونات العنقود الصناعي

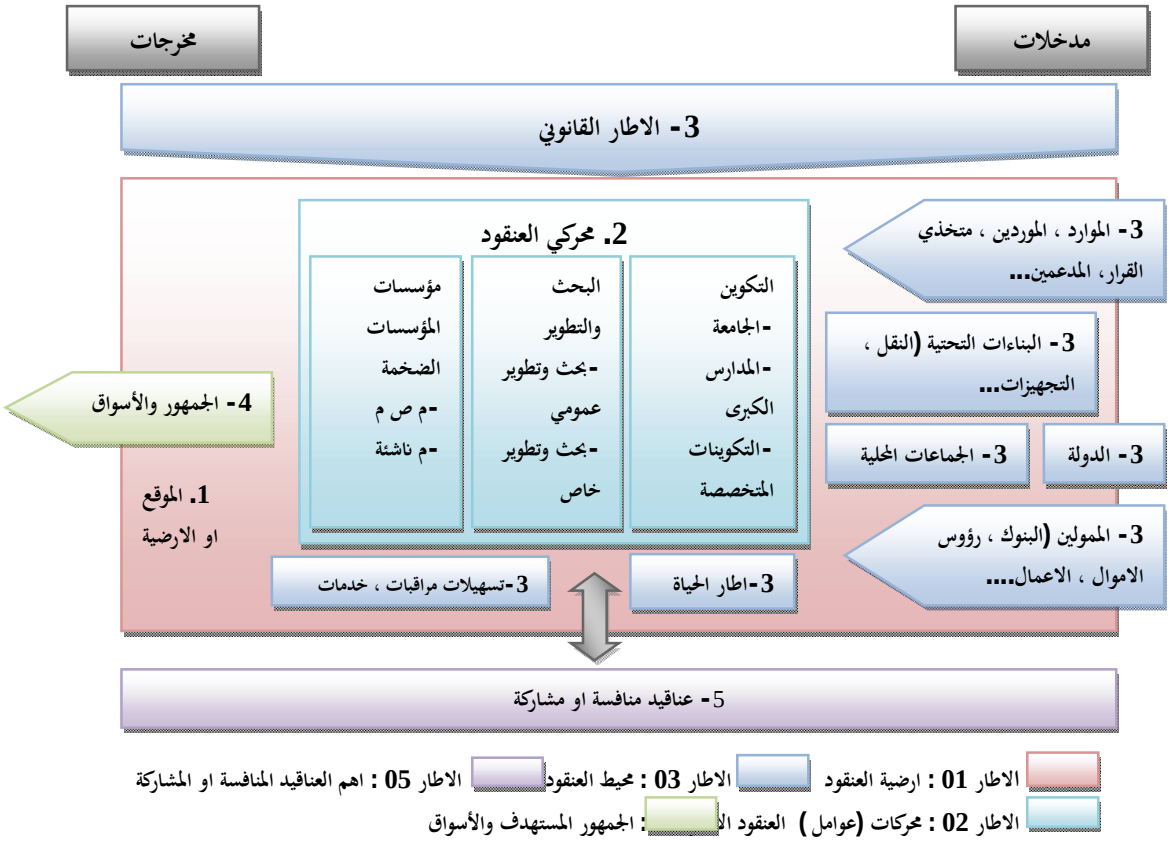

المصدر : François DUGENY, **Clusters Mondiaux, Regards croisés sur la théorie des clusters, identifications et cartographie des principaux clusters internationaux**, institut d'aménagement et d'urbanisme de la Région d'Ile-de-France, janvier 2008, p127, http://www.iau-idf.fr/fileadmin/Etudes/etude_444/ClustersMondiaux.pdf (24/12/2018) sur le site :

كما أن نجاح العنقود لا يتوقف فقط على توفر هذه العناصر والأدوار التي يملكها، بل كذلك على قدرة العنقود على خلق ديناميكية التعاون الخاصة والقادرة على تخفيض تكاليف الإنتاج، إذ تحدث هذه الديناميكة بشكل عمودي (ضمن الشركات المكملة) أو أفقي (على طول خط الإنتاج)[14]. هذه الديناميكية تجعل من العنقود الوعاء الذي يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الخارجية والداخلية التي تؤدي إلى زيادة التنوع

التكنولوجي للمنطقة ، وتطور ونمو العنقود وضمان ظهور أفاق إنتاجية عالية تنبع من بين طيات التطبيقات التكنولوجية[15].

وفي ذات الصدد ، فان تطبيق العناقيد الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول العالم وبالتحديد في الدول العربية يتم وفق طريقتين اثنتين هما[16]:

أ. الطريقة الأولى: إقامة عنقود لكل صناعة على المستوى القطري، ثم ربط العناقيد القطرية لكل صناعة على مستوى الأقطار العربية من اجل إقامة العلاقة التبادلية.

ب. الطريقة الثانية: اختيار عدد من الصناعات المشتركة في الأقطار العربية كلها أو بعضها أو عمل عنقود موحد لكل صناعة يشتمل على كل المنتجين والموردين، وأنشطة التسويق لهذه الصناعة التي يغطيها العنقود في الأقطار المشتركة.

4.1. أنواع العناقيد الصناعية:

لا يوجد إجماع موّحد على طرق تقسيم أو تصنيف العناقيد الصناعية. فالبعض يصنفها حسب درجة الترابط والبعض الآخر يصنفها حسب نوعية التكامل . لكن على العموم فان العناقيد الصناعية تصنف على النحو التالي[17].

1-4-1. تصنيف حسب المنشأ : يمكن أن يتشكل التجمع الصناعي بشكل تلقائي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة والناجم عن توفر المواد الطبيعية والمواد الخام او لتوفر المهارات اللازمة لدى السكان ، أو ارتفاع الطلب المحلي. كما أن جلّ دول لعالم تركز على هذا النوع من التجمعات ، حيث يتمّيز بمعقولية تكلفته ، وسرعة نتائجه وارتفاع مستوى الثّقة فيه ، ويمكن أن يكون مصطنعا (مستحدثا) عبر سياسات وإجراءات معينة مبنّية على دراسات تشير إلى إمكانية إيجاده.

2-4-1. تصنيف حسب المنتج : وتشمل عادة

- إنتاج السيارات (جنوب المانيا).
- خدمات مالية (لندن ونيويورك).
- خدمات سياحية وإعلامية (هوليود).
- إنتاج الاتصالات (فيلندا).
- إنتاج الحاسبات والبرامج الحديثة (أمريكا، الهند).
- إنتاج الأزياء والسيراميك (جنوب إيطاليا).

3-4-1. تصنيف حسب درجة التخصص : هذا الصّنف من العناقيد يتخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة او يتخصص في سوق جغرافي معين ويستهدف فئة معينة من العملاء.

1-4-4. تصنيف حسب نوعية الترابط : وهناك نوعان من الترابط ، ترابط راسي وهو مكون من الصناعات التي ترتبط من خلال علاقة البائع / المشتري ، وترابط أفقي، وهو يتكون من الصناعات التي من الممكن أن تتشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية[18].

1-4-5. تصنيف مركوزان *Markusen* : الذي يقسم التجمعات الصناعية حسب هيكلها الى أربعة أنواع حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 01 : أنواع العناقيد الصناعية حسب تقسيم *Markusen*

نوع العنقود	نوعية الشركات	نوعية الترابط بين الشركات	فرص نمو فرص العمل
مارشال	صغيرة ومتوسطة محلية	تبادل تجاري كبير بين الشركات ، وتحالف ، دعم مؤسسي وحكومي قوي	يعتمد على مستوى التحالفات
المحور والاذرعة	شركة كبيرة محاطة بعدد كبير من الشكات الاصغر تزودها بالمدخلات والخدمات	تعاون بين الشركات الكبرى والصغرى بناء على توجهات الشركات الكبرى	يعتمد على نمو الشركات المحورية
المنصّات التابعة	فروع مصانع متوسطة وكبيرة الحجم	تبادل تجاري وتشابك محدود ، تفريع محدود للنشاطات ، عدد قليل من المستثمرين والمزودين	يعتمد على قدرة العنقود على استقطاب المزيد من فروع الشركات
المراكز العامة	جهة او شركة عامة او غير ربحية كبيرة محاطة بالشركات الخادمة لها	مقيدة بعلاقة البيع والشراء بين الموردين والمؤسسة العامة	يعتمد على قدرة الدولة على رفع حجم دعمها للمؤسسة العامة

المصدر : صندوق التنمية الصناعية السعودي، **العناقيد الصناعية، مفهومها والية عملها**، قسم البحوث، وحدة الدراسات الاقتصادية، الجزء الاول، 2006 ، ص9

2. الاطار المفاهيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من الصعب الوقوف على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة المتوسطة وذلك لكثرتها، حيث يعود السبب إلى المعيار المعتمد في التعريف، فإما ان يكون عدد العمال أو راس المال أو غيرها، وقد تم اختيار اشهرها وعرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم01: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان

البلد	تصنيف المشروع	التعريف الرسمي	معيار التصنيف
كندا	التصنيع	المصانع التي يعمل بها اقل من 200 عامل	عدد العمال
بلجيكا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	متوسط العاملين 50 عامل سنويا، معدل دورة راس المال 4.3 مليون يورو، ميزانية اجمالية 2.1 مليون يورو	عدد العمال ودورة راس المال
فرنسا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	10-499 عامل	عدد العمال

ايطاليا	مشروعات صغيرة	اقل من 200 عامل	عدد العمال
هولندا	مشروعات صغيرة، مشروعات متوسطة	اقل من 10 عمال، 10-100 عامل	عدد العمال
اسبانيا	مشروعات صغيرة، مشروعات متوسطة	اقل 200 عامل، اقل من 500 عامل	عدد العمال
البرتغال	مشروعات صغيرة ومتوسطة	اقل من 500 عامل، وحجم مبيعات اقل من 2400 مليون Esc (وشروط اخرى)	عدد العمال وقيمة المبيعات
الدنمارك	التصنيع	وحدات إنتاجية يعمل فيها اكثر من 5 عمال واقل من 500 عامل	عدد العمال
السويد	مشروعات صغيرة ومتوسطة	المؤسسات المستقلة التي فيها اقل من 200 عامل	عدد العمال
استراليا	التصنيع والخدمات	اقل من 100 عامل، اقل من 50 عامل	عدد العمال
سويسرا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	لا يوجد تعريف ثابت	-
بريطانيا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	لا يوجد تعريف ثابت	-
الصين	مشروعات صغيرة ومتوسطة	يختلف حسب نوعية المنتج وعادة اقل من 200 عامل، راس مال المستثمر 8 مليون دولار	عدد العاملين، فيمة راس مال المستثمر
اليابان	مشروعات صغيرة ومتوسطة	اقل من 300 عامل او راس مال الثابت اقل من 100 مليون ين	عدد العاملين واجمالي الأصول الثابتة

المصدر: سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، 2015، ص ص24-25.

2.2. الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك من يرى ان أهمية هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتلخص في النقاط التالية[19]:

- ✓ تقوم بدور تكاملى مع الصناعات الكبيرة مما يؤدى إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعى بالكامل.
- ✓ تتميز بقدرة تنافسية عالية في مواجهة باقي قطاعات التصنيع مما يجعلها مجال لجذب الاستثمار.
- ✓ تعتبر هى الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافي الصناعى وتعمير للمدن الجديدة مما يؤدى إلى التنمية الشاملة.
- ✓ يمكن تطويعها وتوجيهها طبقًا لاحتياجات السوق من السلع والخدمات، حيث تتميز بمرونة في الإنتاج والتحول من نوعية إنتاج إلى أخرى دون تكلفة كبيرة.
- ✓ تتيح هذه الصناعات العديد من فرص العمل لكافة التخصصات بما يساعد على الحد من البطالة.
- ✓ الإهتمام بالصناعات الصغيرة سوف يساعد على خلق تكنولوجيا وطنية يمكن تطويرها للوصول بها إلى مراحل تالية تساعد في تصميم تكنولوجيا محلية للصناعات المتوسطة والكبيرة.
- ✓ تنخفض في هذه الصناعات تكلفة تدريب العمال التي تتطلبها الصناعات الصغيرة، نظرًا لأنها تعتمد أساًسا على التكنولوجيا البسيطة.
- ✓ تمثل دور كبير ومتنامى كصناعات مغذية تعمل على زيادة نسبة المكون المحلى لبعض المنتجات الخاصة بالمصانع الكبيرة.

- ✓ تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المواد الخام المحلية حيث تقوم بامتصاص الخامات المحلية التي تقوم بانتاجها المصانع الكبيرة وأيضًا تستفيد من فوائض بعض الصناعات الهندسية والمعدنية.
- ✓ هى صناعات ذات تأثير مباشر على التنمية الريفية حيث أنها لا تحتاج إلى أماكن كبيرة لإقامتها، مع انخفاض تكلفتها الاستثمارية.

III. واقع التجربة المحلية للعناقيد الصناعية والسياسات الرامية لتفعيلها

إن التوجه نحو اختراق الأسواق العالمية والصمود أمام المنافسة الشديدة فيها فرض على الجزائر تبني الاستراتيجيات المستحدثة لتعزيز القطاع الصناعي، والتي من ضمنها العناقيد أو التجمعات الصناعية، وهي تجربة ناشئة اقتصرت على بعض الأقاليم والصناعات المعينة مثل الصناعات الغذائية والتكنولوجية وغيرها، وسنحاول في هذه الجزئية الوقوف على واقع التجربة المحلية في هذا المجال.

1. الصناعات الغذائية وترسيخ الاهتمام بأنشاء العناقيد الصناعية:

تعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات المنتشرة والتي عرفت رواجا على الساحة الوطنية، وهي تعرف نمو متناميا خاصة عقب التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة في اطار إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووفقا للأرقام الرسمية فان الصناعات الغذائية تشغل أزيد من 140 الف عامل، وتضمن أزيد من 17100 مؤسسة مصغرة، بما يعادل 80% من الحجم الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي خلق نوعا من الحركية بين المؤسسات تستدعي مزيدا من الترابط والتعاون فيما بينها، وبالتالي فتح المجال أمام ظهور العناقيد الصناعية، كما ان ظهور العناقيد الصناعية في الصناعات الغذائية كان تحت تضافر العديد من العوامل الأخرى أهمها[20]:

- مدى الحاجة الحالية فيما يتعلق بالأمن الغذائي (75% من الحاجات الغذائية يتم تلبيتها بالواردات)، بالإضافة إلى ثروة الجزائر من الموارد الزراعية وضرورة تحقيق مكاسب في الإنتاجية للفروع الرئيسية للصناعة الغذائية.
- تحرير الاقتصاد الجزائري والإدماج في الاقتصاد العالمي الذي يتطلب أشكالا جديدة من التنظيم لفروع الصناعات الغذائية لتمكين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الوطني من التكيف مع التغيرات في البيئة الإقليمية والدولية لتكون اكثر تنافسية في الخارج؛
- تعدد المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الزراعة التي تتطلب التنظيم الشبكي، وبالتالي ضرورة تطوير تجمعات للصناعات الزراعية والتي تهدف إلى إنشاء التآزر بين مختلف الأطراف المعنية بالصناعة الزراعية؛
- تحسين التعاون بين مراكز البحث والجامعات ومختلف المتعاملين الاقتصاديين في قطاع الصناعات الغذائية من خلال تعزيز كفاءات الخبراء والباحثين للتعامل والإجابة على انشغالات مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

2. العناقيد الصناعية في المجال التكنولوجي للمدينة الذكية سيدي عبد الله:

2-1. المعطى الجغرافي والاقتصادي والتنموي لمدينة سيدي عبد الله:

اصل المدينة كان قرية صغيرة تقع في جنوب زرالدة، وتحولت الأن إلى مدينة عصرية بأحدث المواصفات والتكنولوجية جعلتها تكتسي طابع المدن الذكية المعروفة عالميا، وتتربع على مساحة الجمالة تقدر 70 كلم^2 ، اذ تتوزع مساحتها على مساحة نشاطات مقدارها 40 كلم^2، وهو ما يمثل نسبة 57،14 %، في حين أنه ما تبقى من الرقعة موجه إلى مساحة حضرية وسكنية مقدارها 30 كلم^2 وهو ما يمثل نسبة 42،86 %، ويحيط بالمساحة الإجمالية حزام من خمس بلديات عاصمية هي المحالمة، والرحمانية، والدويرة، والسويدانية، وزرالدة، بالإضافة إلى ان هذه المدينة تحتضن مشاريع سكنية ضخمة في مقدمتها صيغة الترقوي العمومي بأكثر من 5000 آلاف وحدة وصبغة البيع بالإيجار "عدل" بأكثر من 44 ألف وحدة سكنية مرفوقة بجميع المرافق الاجتماعية من مدارس و مصالح العمومية، وقد تم اعتماد في إنجاز هذه الأحياء الذكية على الدقة، ووفق مقاييس عالمية خاصة و كذا مخططات محددة مع إشراك كل التخصصات، وستحتضن "سيدي عبد الله" القطب (البيو تكنولوجي) الرابع من نوعه دوليا، وهو يندرج ضمن مشروع شراكة جزائرية أمريكية ستمتد إلى غاية العام 2020، ولن يكتف "قطب الامتياز" بتغطية المتطلبات الدوائية للجزائر فحسب، بل يشمل أيضا أفريقيا والشرق الأوسط على غرار القطبين الجهويين اللذين تّم إنشاؤهما بكل من سنغافورة وإيرلندا[21].

يستقطب القطب السكني سيدي عبد الله العديد من المشاريع الاستثمارية القادمة من مختلف الدول الأجنبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي تستثمر في القطاع الصيدلاني بقيمة بلغت 12 مليار دولار أمريكي، حيث تهدف هذه الاستثمارات إلى المرافقة الفعلية للصناعة الصيدلانية المحلية التي تمنح فرصة كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الاعتماد على الابتكار والبحث العلمي وتشجيع أكبر قدر ممكن من المؤسسات الأمريكية لولوج الفضاء الاستثماري، كما تجدر الإشارة في ذات الصدد إلى وجود 42 مشروعا استثماريا قيد التجسيد في سيدي عبد الله من بينها 9 مشاريع أمريكية في مجال الصناعة الصيدلانية، مما سيسمح بضمان منتوج نوعي للمريض، ناهيك عن خلق جو تنافسي ومناصب شغل وانتقال للخبرات والتكنولوجية للجانب الجزائري.[22]

2-2. تمركز العناقيد الصناعية التكنولوجية بسيدي عبد الله:

يعتبر العنقود الصناعي التكنولوجي المقام بمدينة سيدي عبد الله من أول المشاريع المنجزة بالجزائر من هذا النوع، اذ يحتوي العنقود على نشاطات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمتضمنة الحظيرة التقنية، مصلحة الإيداع وقطب الدعم، ويطلق على هذا العنقود كذلك اسم الحظيرة التكنولوجية التي تأخذ الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل: الهيكل التنظيمي للعنقود الصناعي التكنولوجي سيدي عبد الله

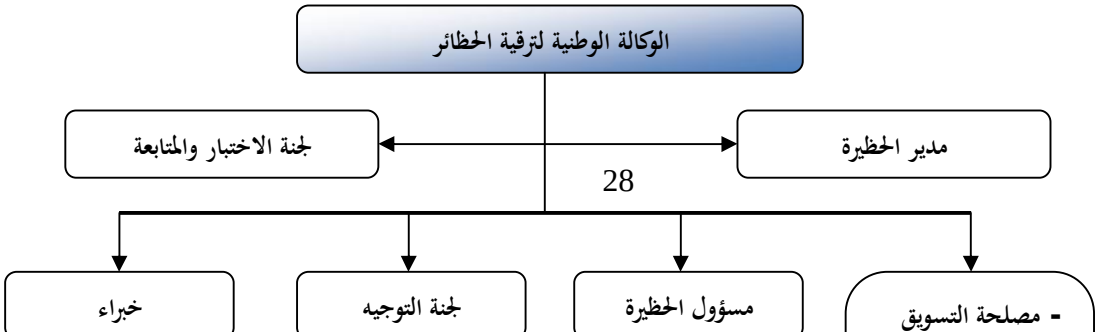

المصدر: الطيبي عبد الله، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، 2016، ص203.

أما أهداف العنقود فتختلف حسب اختلاف العناصر المكونة للعنقود والتي يمكن إجمالها في الجدول التالي:

الجدول: أهداف العنقود الصناعي سيدي عبد الله

أهداف المجال	- تنويع سلسلة القيم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. - تحفيز قطاع التصدير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. - تحفيز أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون قوة ومزدهرة. - العمل كمحور مادي وافتراضي لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.
أهداف المؤسسات	- توفير الدعم التقني وأعمال ذات جودة للمؤسسات في الجزائر. - الإسراع في نسبة تأسيس وتوسيع شركات ناشئة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة. - تعزيز كفاءات المؤسسات.
أهداف وظيفية	- ترقية وتطوير التكنولوجيات المتقدمة - تسهيل عملية البحث
أهداف التنسيق	- تقريب مختلف الشركاء

المصدر: الطيبي عبد الله، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، 2016، ص205.

ويبقى على عاتق الدولة والشركاء مسؤولية إنجاح مثل هذه المشاريع وذلك بوضع الخطط المناسبة والسياسات اللازمة، ومن جملة هذه التدابير الإجراءات المتخذة من اجل تشجيع الاستثمار سواء المحلي والدولي، المتمثلة أساسا في إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة

الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بورصة المناولة والشراكة، وغيرها. ويرى البعض ان تفعيل العناقيد الصناعية بالذات في الجزائر متوقف على وجود أساليب من العمل الشبكي للوحدات الإنتاجية والمؤسسات الحكومية والتمويلية وغيرها[23]، إلى جانب تحسيس فرع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية العنقود والمزايا التي يوفرها، وللوصول إلى هذه الغاية يقترح البعض سلسلة من السياسات مقسمة على مجموعتين هما[24]:

المجموعة الأولى: تتضمن البيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر عاملا أساسيا لتطويرها وتنكيتها

المجموعة الثانية: تتضمن السياسات العمومية المؤدية إلى خلق العناقيد الصناعية وتأهيلها للقيام بدورها المنوط بها خاصة في المراحل الأولى لظهور العنقود. ففي بداية تشكل العنقود تكون العلاقات الصناعية راسية، وهنا يقع على عاتق الدولة مسؤولية المساعدة في نضوج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات، مثل تشجيع التعاقد من الباطن وتشجيع تبادل المعلومات وإنشاء مراكز تدريب مشترك وشركات مشتركة جديدة، كما أن من مهام الدولة إقامة الربط بين العنقود الصناعي ونظام التطوير الوطني وهو النظام الذي يضم (نظام التعليم والتدريب ونظام الإنتاج ومؤسسات البحث العلمي ...) وتتمثل أهمية الربط هذا في تطوير العنقود والوصول به إلى التنافسية العالمية[25].

VI. تجارب دولية رائدة للعناقيد الصناعية، قراءة في الدوافع والآليات ومعايير الاختيار.

1. تجربة العناقيد الصناعية في باكستان:

رغم المشاكل الاجتماعية والإقليمية الكثير التي تتخبط فيها باكستان إلا انه من المتوقع ان تصبح باكستان من اكبر 20اقتصاد عالمي بحلول سنة 2030، وهي السنة التي سيصل فيها الناتج المحلي لباكستان 1.78 تريليون دولار، خاصة بعد الانتهاء من مشروع الممر الاقتصادي بينها وبين الصين، وميناء جوادر ونظام الافضليات المعمم ناهيك عن الفرص التي تقدمها دول مجلس التعاون الخليجي، وحاليا تصنف باكستان كواحدة من العشر الأوائل في العالم في مجال تنظيم الأعمال، بنمو للناتج المحلي قدر ب5.2% سنة 2017 وهو اعلى معدل منذ 10 سنوات، حيث تمثل الصناعة 21% من الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب الزراعة ب19% أما الحصة الكبرى والمقدرة ب60% فهي من نصيب قطاع الخدمات[26].

التجربة الفريدة للعنقود الصناعي في باكستان تتجلى في عنقود صناعة الأدوات الطبية في مدينة سيالكوت *Sialkot*، فهذه الأخيرة تلقب بمدينة الإبداع، لما تنتجه آلاف المصانع فيها من بضائع متنوعة ذات نوعية عالية وفريدة حاز الكثير منها على شهادات تقدير دولية بما دفع كبرى الشركات العالمية في الولايات المتحدة وأوروبا للتهافت على منتجات هذه المدينة. وتشتهر سيالكوت التي تقع على بعد 300 كيلومتر جنوب شرق العاصمة إسلام آباد بصناعة الأدوات الرياضية والأدوات الطبية والجلود والملابس[27].

ويعتبر عنقود *Sialkot* لإنتاج الأدوات الجراحية في باكستان واحداً من أهم العناقيد الصناعية، وتنتج هذه العناقيد الملابس الجلدية والأدوات الرياضية، يلعب هذا العنقود دوراً هاماً في السوق المحلية كما يساهم بنسبة كبيرة في الصادرات، ويتخصص هذا العنقود في إنتاج الأدوات الجراحية المتخصصة مثل المقصّات، المبضع الجراحي، ويشتمل على أكثر من 300 منتج، ويتكون العنقود من 1500 مشروع صغير متخصّص كل منها في مراحلة معّينة من مراحل الإنتاج، بجانب هذه المشروعات، هناك ما يقّدر ب 1500 من الموردين، وأكثر من 800 وحدة من المؤسسات المتوسطة، كما يتم تصدير 90% مِنْ ناتج *Sialkot* إلى أوروبا وأمريكا الشمالية ، بينما يشارك العنقود ب 20 % من الصادرات العالمية، وتعد باكستان بذلك المصّدر الأكبر الثاني من الأدوات الجراحية بعد ألمانيا[28].

2. تجربة العناقيد الصناعية في الهند:

ارتفع عدد برامج المبادرة العنقودية بشكل كبير في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم، كاستجابة لضغوط المنافسة الدولية، إذ هناك (26) دولة من مجموع (31) من دول الاتحاد الأوروبي (*EU*)، لديها برامج عنقودية،فضلاً عن اليابان وكوريا الجنوبية والهند.

وعلى ذكر الهند، فان عدد العناقيد الصناعية الموجودة في الهند يقدر بحوالي 350 عنقود، كل منها يتضمن مجموعة معينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم هذه العناقيد في إنتاج نسبة معتبرة من إجمالي السلع المنتجة في الهند، حيث ينتج إقليم ليدهيانا وبيجاب حوالي 95% من إجمالي الملابس الجاهزة، و85% من ماكينات الخياطة، و60% من الدراجات وقطع الغيار، كما أن التوزيع الجغرافي للعناقيد الصناعية إما أن يكون تلقائيا كما هو الشأن ل125 عنقود، أو مستحدثا من طرف الدول متلما حدث مع 13 عنقود صناعي آخر[29].

3. تجربة العناقيد الصناعية في فرنسا:

في البداية كانت الخطة التنموية في فرنسا مرتكزة على أنظمة الإنتاج المحلية والتي وصل عددها إلى 103 نظام سنة 2004، وبعد أن ادركت أهمية التحول إلى خطط جديدة ذات فاعلية اكبر دعت إلى تأسيس أقطاب تنافسية بمثابة عناقيد صناعية، حيث كانت البداية بتمويل مبادرات التجمعات المحلية من قبل الصندوق الوطني للتهيئة وتنمية الأقاليم بدعم يتراوح بين 10 الأف و75 الف يورو، إلى جانب تنفيذ مشاريع لدعم المؤسسات المتواجدة في المناطق الريفية بإنشاء ما يسمى أقطاب الامتياز الريفية سنة 2005، وبعد 10 سنوات وبالتحديد سنة 2016 وصل عدد الأقطاب (أو العناقيد) إلى 71 قطب تهتم بتعزيز الابتكارات في القطاعات الواعدة بالتآزر بين المؤسسات ومراكز البحوث وغيرها، إذ تتمثل اهم تلك التجمعات الصناعية في الاتي[30]:

- القطب التنافسي *Techtera* بالتعاون مع اليابان مختص في صناعة النسيج؛
- القطب التنافسي *Tenerrdis* المختص في مجال الطاقة؛
- قطب *Valley Aerospace* المختص في التطبيقات الفضائية الواقع في *Toulouse*؛

- قطب *Minalogic* المختص في التقنيات الرقمية والمتموقع في *Grenoble*.

وتلعب هذه العناقيد دورا مهما في تكوين اليد العاملة، حيث أن هناك 55 منها لديهم اعلى معدل تأطير العمالة 20% مقابل متوسط يبلغ 18% في فرنسا في كل القطاعات، بالإضافة إلى 16 عنقود آخر، معدل التأطير فيه وصل إلى اكثر من 40% [31]. كما أن شبكة العناقيد الصناعية مستمرة في النمو في فرنسا مشتملة على ما يقرب من 30 الف مؤسسة، و800 الف منصب عمل[32]

4. تجربة العناقيد الصناعية في إيرلندا:

تملك إيرلندا واحد من اكبر العناقيد الصناعية تركيزا بالنسبة لصناعة *ICT* وبصفة خاصة صناعة الأجهزة الإلكترونية ومكونات الحاسوب الآلية والشخصية التجهيزات المكتبية وبرامج التشغيل، مما جعل إيرلندا خامس مصدر للحاسبات في العالم، بل ويقدر الخبراء أن ثلث الحاسبات المباعة في أوروبا مصنّعة في إيرلندا، وقد ساعد على نجاح الاستراتيجية الصناعية هذه في إيرلندا جملة من السياسات ابرزها[33]:

- رؤية واضحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن المهام الرئيسية للحكومة؛
- ترسيخ بيئة تنظيمية واضحة لتشجيع التنافس والحد من البيروقراطية؛
- تحقيق مستويات عالية في التعليم مع التركيز الشديد على المهارات الفنية المناسبة وعلى البحث والتطوير الفعال؛
- الالتزام بتوسيع العلاقات التجارية الدولية من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية والقيام بدور فاعل فيهما؛
- تحرير الاقتصاد وتخفيض ضريبة الدخل ومنح حوافز للشركات وإعلان قيام مناطق التجارة الحرة.

5. تجارب أخرى:

كما أن العناقيد الصناعية قد لاقت نجاحا كبيرا وتوسعا باهرا في العديد من الدول الأخرى بفضل الرؤية الحكيمة والسياسات الجادة والهادفة إلى تفعيلها وقد تم جمعها في الجدول الاتي:

الجدول: إجراءات تعزيز العناقيد الصناعية في اليابان، شيلي والبرازيل

السياسة المساندة	البرازيل	شيلي	اليابان
السياسات التنظيمية	اتخاذ العديد من السياسات التنظيمية لدعم عنقود صناعة الأحذية.	قامت هيئة المشروعات الصغيرة بتحديد مدير مسئول عن كل مجموعة مشروعات وتتمثل أولى مهام المدير ان يكون ممثلا لمجموعته في التعامل مع المؤسسات والتنظيمات المختلفة وتقوم الهيئة بتحمل 70% من تكلفة هؤلاء	إنشاء العديد من الهيئات والوحدات التي تعمل من اجل توفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعمل هذه الهيئات تحت إشراف الهيئة اليابانية لتلك المشروعات وتقوم بدور السلطة التنفيذية لسياسات

		المديرين تكون المدة التي يتم تكليف المديرين بها ثلاث سنوات حتى يتم التأكد من مقدرة الكيانات التي تكونت من الاستمرار في المجتمع دون الحاجة إلى إشراف الهيئة.	الدولة الخاصة بمثل تلك المشروعات.
التسويق	- يساند العنقود البرازيلي ما لا يقل عن ستة تنظيمات تجارية بالإضافة إلى ان هيئة المعارض التجارية لصناعة الأحذية المحلية تعمل على تنظيم معرض دولي سنوي بصفة منتظمة. - هناك منظمة خدمة الشركات الصغيرة البرازيلية والتي تقدم الدعم المستمر للشركات الصغيرة لتمكنها من الاشتراك في المعارض ومن اهم مظاهر الدعم تخفيض تكاليف حجز منافذ العرض بالنسبة للشركات الصغيرة	عملت هيئة المشروعات الصغيرة على تنظيم المعارض الداخلية والخارجية بالإضافة إلى خلق علاقات مباشرة مع المصانع الأجنبية في مجال تنمية المنتجات الخشبية.	- تقوم منظمة التجارة الخارجية اليابانية بالعديد من البرامج التي من شانها ان تدعم التجارة الخارجية لليابان وخلق شبكة دولية من خلال إنشاء 80 مكتب لها على مستوى العالم حيث تعمل هذه المكاتب على تجميع وتوفير مجموعة كبيرة من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الشركات اليابانية. - يقوم معهد دراسات الاقتصاديات النامية التابع للمنظمة بالعديد من الدراسات الشاملة للاقتصاد والأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية في الدول الأسيوية والمناطق النامية
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	تقوم مدارس التجريب المهني بتقديم التدريب في مجالات دباغة الجلود وتصميم الأحذية وغيرها من المجالات المتعلقة بصناعة الأحذية بالإضافة إلى وجود مركز محلي لتكنولوجيا صناعة الأحذية الجلدية.	الاعتماد على العديد من المؤسسات التدريبية والتعليمية لرفع مستويات الإنتاج من حيث الجودة والتصميم والمواصفات الفنية وذلك من خلال الدورات التدريبية المتعددة التي تقدمها هذه المؤسسات للشركات العاملة في هذا	- تطوير البرامج التدريبية والندوات. - إتاحة استخدام التقنية الحديثة والاطلاع على آخر التطورات بها. - تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتسهيل الحصول على الموارد اللازمة من معلومات وموارد

		المجال.	بشرية وتكنولوجيا حديثة. - تشجيع الوحدات الصغيرة على التعاون وتبادل الخبرات والمهارات خاصة في المجالات الإدارية.

المصدر: زايري بلقاسم، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، ص191.

فاذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر التجربة اليابانية (أو كوكب اليابان إن صح التعبير) في مجال تنمية القطاع الصناعي نجد أنها اتخذت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للبناء والتشييد، إذ تشير الدراسات الحديثة إلى ان هذه المؤسسات تشكل ما نسبته 99% من مجموع المؤسسات، منها 99.5% عاملة في المجال الصناعي، وتستوعب هذه المؤسسات ما يقدر ب 84.4% من القوى العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية منها 73.8% ينشطون في المجال الصناعي، ويتنامى دور هذه المؤسسات في دعم التكامل مع المشاريع الصناعية الكبرى، حيث تساهم في توفير الاحتياجات الصناعية المعدنية بنسبة 72% والهندسة بنسبة 76% وفي مجال صناعة الملابس بنسبة 79.6% أما فيما يخص مجال صناعة السيارات فهذه المؤسسات تمثل ما نسبة 40-60% من مجموع موردي مستلزمات شركة ميتسبيشي ونيسان على التوالي، كما أنها تساهم بفعالية في التصدير اذ توفر منتجات وسيطة بنسبة 20% من صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، ويبلغ حجم إسهامها في الصادرات الصناعية بنسبة 51.8%.[34]

وحسب ذات المصدر فان الملفت في التجربة اليابانية هو اعتماد اليابان على رؤية واضحة المعالم لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكامل بينها وبين الصناعات الكبيرة حيث تشكل **العناقيد الصناعية** أداة هامة لدعم هذه المؤسسات ودعم الابتكار والتعاون مع المراكز البحثية بحيث تقوم المؤسسات الصغيرة بإنتاج سلع متطورة وفي مختلف المجالات (الهندسة، الكيمياء الطبية... الخ)[35].

6. معايير اختيار العنقود المراد تطويره:

من اهم الأسس التي يقوم عليها اختيار العنقود المراد تكوينه وتنميته هي ما يأتي[36]:

- أن يكون له تأثير مهم في الاقتصاد الوطني، بشكل عام من ناحية إيجاد فرص العمل والقيمة المضافة والتصدير؛
- أن يكون هناك عدد كبير من المشروعات والمؤسسات التي تعمل أو تؤثر في إنتاج منتجات العنقود؛
- أن تحظى منتجات العنقود المراد إنشائه بمستقبل إيجابي سواء على المدى المتوسط أو البعيد؛
- أن تكون هناك تجارب إيجابية من التعاون في الأنشطة المشتركة بين عناصر العنقود؛
- أن لا تكون هناكجهوداً قائمة من لدن أي جهة أخرى لتنمية العنقود في المنطقة؛
- أن يأخذ في الحسبان مفاهيم البيئة الاجتماعية، والمعايير البيئية والتطورات الحاصلة في كلا المجالين.

خاتمة:

وخلاصة القول، فان العناقيد الصناعية تعدّ من ابرز الاليات الاستراتيجية التي تعمل على تطوير اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تركّز هذه العناقيد الصناعية على وجود رؤية مشتركة وهدف موحد وخلق تعاون وتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لكن تحقيق اعلى المستويات في هذا الامر قد يتطلب جهدا ووقتا طويلا خاصة في الدول النامية. لكن كما يقول القائل ، ما لا يدرك كله لا يترك جله. فالمشكل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في الجزائر على وجه الخصوص ، لا يكمن في صغر حجمها فحسب، بل في عدم وجود تنسيق وتعاون فيما بينها، وهو ما يحتم على الحكومة غرس مبدأ العناقيد أو التجمعات الصناعية ثم العمل على تسريع خطوات تطورها وتكاملها. وفي النهاية ، خرجنا **بالنتائج** التالية:

- ان فكرة العناقيد الصناعية في الجزائر لا تزال في مهدها وأمام الكثير من الجهد والوقت لتنتشر وتعمم.
- البلدان التي تبنت استراتيجية العناقيد الصناعية استطاعت جني الكثير من الثمار كزيادة الإنتاجية الصناعية، اختراق الأسواق العالمية، تنمية العنصر البشري وتأهيله.

ويدفعنا المقام إلى اقتراح جملة من **التوصيات** المتمثلة في:

- يتوجب على الدولة رفع الوعي بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة الانضمام الى العناقيد الصناعية.
- ضرورة العمل المشترك بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من اجل تشجيع تبادل المعلومات وإنشاء مراكز التدريب وإدخال نوعيات حديثة من التكنولوجيا التي تخدم العناقيد الصناعية.
- ضرورة وضع سياسات واضحة المعالم لتدريب وتأهيل القائمون على العناقيد على كيفية التفاعل البناء مع هذه الاستراتيجية الجديدة.
- تحفيز ودعم العناقيد الناشئة ، واحتضان المبادرات ، عن طريق محفزات قانونية وتشريعية وحتى في مجال الضرائب والمنح.
- تشجيع برامج البحث والتطوير في المعاهد والمؤسسات الاكادمية لإعطاء الأرضية المناسبة لإقامة العناقيد الصناعية ، بما يتماشى مع معطيات ومتطلبات الدولة ، وتجنب استيراد النماذج الغربية وإسقاطها مباشرة دون تغيير او تحديث.

الهوامش والإحالات:

[1] United Nations Industrial Development Organization

[2] صندوق التنمية الصناعية السعودي (2006)، **العناقيد الصناعية، مفهومها وآلية عملها**، قسم البحوث، وحدة الدراسات الاقتصادية، الجزء الأول، ، ص2.

[3] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **الاستفادة من فكرة العناقيد الصناعية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية**، جامعة الدول العربية، ص 2، على الموقع http://www.adu-press.com/news_m.php?id=16 (25/12/2018)

[4] Hurbert Schmitz, **On the Clustering of small firms**, IDS, Bulletin 23, London, 1992, p24

[5] **التجمعات الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية**، بحث منشور علة الموقع http://www.aleqt.com/2007/11/21/article_117720.html(25/12/2018)

[6] مايكل بورتر، من مواليد 23 مايو 1947 في آن أربور، ميشيغان، هو أستاذ استراتيجية المؤسسة في جامعة هارفارد « *Harvard University Graduate School of Business Administration* » وأستاذ فخري في العديد من الجامعات (بما في ذلك جامعة لايبزيغ)، وأيضا متخصص في اقتصاد التنمية

[7] Ministère de l'économie, de l'industrie et de l'emploi, l**es clusters américains, cartographie, enseignements, perspectives**, ALCIMED-DGE, France, Octobre 2008, p13.

[8] لؤي صادق الحاج مصطفى، (2005) **القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وأفاق تطويرها**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ص 91.

[9] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المرجع السابق، ص 4.

[10] ممدوح محمد مصطفى، (2004)، **استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر**، دراسة حالة إقليم الصعيد، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 130.

[11] المرجع نفسه

[12] شوقي جباري ، بوديار زهية، (2010)، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية**، ورقة مقدمة للملتقى الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، 8-9 نوفمبر 2010 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص ص 5-6

[13] صندوق التنمية الصناعية السعودي ، المرجع السابق ، ص ص 4-5.

[14] Secondo Foffo, **Réflexions en thème de districts, clusters, réseaux** : le problème de gouvernance, Ceris-cnr, W.P, n°9, 2006, p8.

[15] مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، (2007)، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة** ، خبرة دولية ، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي العلمي السابع ، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، 16-18 نيسان 2007 ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ص 10.

[16] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المرجع السابق ، ص 6.

[17] **التجمعات الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق.

[18] ممدوح محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 129.

[19] المنظمة العربية للتنمية الصناعية، (2004)، **استراتيجية التنمية الصناعية العربية** ، الاوراق الخلفية ، ديسمبر 2004 ، ص ص 69-70

[20] لبعل وهيبة، **العناقيد الصناعية مدخل لتحسين تنافسية المؤسسات**، مذكر ماستر، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2016، ص141.

[21] https://fr.wikipedia.org/wiki/Sidi_Abdellah, consulté le 26/12/2018

[22] https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/20397, consulté le 26/12/2018

[23] طرشي محمد، (2015)، **العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الاكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جانفي 2015، ص ص13-14

[24] المرجع نفسه ص14.

[25] زهير زواش، (2014)، **العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، ديسمبر 2014، ص70.

[26] https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2018-03-24-1.3218951, consulté le 28/12/2018

[27] https://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2006/4/9, consulté le 26/12/2018

[28] مصفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، ص20

[29] الأغا تغريد، (2017)، **أهمية العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الإبداع، المجلد 7، العدد 8، ص7.

[30] سعاد قوفي، (2017)، **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، غير منشورة، ص126.

[31] نفس المرجع ونفس الموضع.

[32] http://franceclusters.fr/les-clusters-francais/les-clusters-definition/, consulté le 26/12/2018

[33] ممدوح محمد مصطفى، المرجع السابق، ص146

[34] محمد خليل محمود محمد، (2018)، **المشروعات الصغيرة ... مدخل للتنمية المستدامة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، ص138.

[35] المرجع نفسه، ص149.

[36] إيهاب علي النبأ، (2017)، **العناقيد الصناعية البديل القادم للتنمية الاقتصادية**، شبكة النبأ المعلوماتية، 06 نيسان 2017، بحث منشور على الموقع https://annabaa.org/arabic/economicarticles/10513 تاريخ الاطلاع 2018/12/25